الملخص بالعربية

الحوكمة هي مجموعة من القوانين والنظم والقرارات تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف الشركة. بمعنى أخر فان الحوكمة تعنى النظام أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد وتحديد المسئول والمسئولية.

أما في البنوك تعنى الحوكمة مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين، بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالفاعلين الخارجيين، والتي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية. من الواضح بأن تطوير وحماية النظام المصرفي في فلسطين هو أهم ما يمكن أن تساهم به سلطة النقد من أجل تحقيق التطور الاقتصادي والمالي في فلسطين علماً بأن القيام بمراقبة البنوك بشكل فعال هو مهمة بالغة التحدي لجميع البنوك المركزية والسلطات النقدية.

تزاول سلطة النقد الفلسطينية عمليات الرقبة داخل المواقع وخارجها في معظم البنوك وقد أصدرت السلطة تعليمات تغطي معظم الجوانب الهامة لعمل البنوك. إلا أنّ الدراسة بيّنت الحاجة إلى مزيدٍ من الأنظمة والتعليمات، كما أن هناك ضرورة ملحة لتحقيق انسجام ومقاربة أكبر بين الأنظمة المصرفية في فلسطين وتلك المتعارف عليها دولياً، وكذلك ضرورة تزويد سلطة النقد بتقارير شهرية من البنوك عن موجوداتها ومطلوباتها وحالة السيولة لديها Large Exposures (القروض الكبيرة) والتركيب القطاعي.

استخدمت الدراسة طرقاً مختلفة لجمع البيانات الأساسية والثانوية، مثل المراجعات الأدبية والتي شملت بعض الحالات العملية، نوعان من الاستبيانات أرسلت إلى البنوك، كما تمت مقابلة بعض المدراء من المستويات الإدارية العليا والوسطى. عملت هذه الدراسة على عينة تتكون من سبعة عشر (17) بنكاً أي ما نسبته 87% من البنوك الموجودة في فلسطين حتى العام 2005. تمت مقابلة ثلاثة وأربعين (43) شخصاً من الإدارات العليا. وقد تم تحليل الاستبيان والمقابلات بمساعدة خبير في هذا المجال عن طريق استخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS فتبين ما يأتي:

أولاً: فيما يتعلق بمجالس إدارات البنوك العامة، يوجد التزام إلى حد ما بمعايير الشفافية في توظيف أفضل الخبرات والكفاءات. وكل عضو مجلس إدارة على حدة وكل الأعضاء مجتمعين مدركين لمسؤوليتهم، وتضم تركيبة معظم مجالس إدارات البنوك في فلسطين عدة تخصصات مهنية مثل الاقتصاديين، مدققي حسابات قانونيين CPAs، مهندسين، وتخصصات مالية، ومختصي تأمين. كما تجدر الإشارة إلى أن 50% من أعضاء مجالس الإدارة يتم تعيينهم بتصويت الأغلبية من حملة الأسهم.

كما أن هناك عدم توازن ما بين المديرين التنفيذيين وغير التنفيذيين، أكثر من (80 %) للبنوك لديه لجان لمراجعة الحسابات، الائتمان، الموارد البشريّة، الاستثمار، العلاقات الخارجيّة، الأصول والديون. يتم تشكيل هذه اللجان من قبل مجلس الإدارة وتسمى هذه اللجان باللجان المعاونة لمجلس الإدارة لمساعدتها على التأكد من أن إدارة البنوك تتم بشكل سليم.

ثانيا: فيما يتعلق بالالتزام والتوافق مع المعايير التي وضعتها اتفاقية بازل الثانية قامت بعض البنوك بوضع لائحة تنظيمية للالتزام تتضمن تعريف ومحتويات الالتزام، متطلبات العمل بإدارة الالتزام، علاقة الالتزام بالجهات المختلفة بالداخل والخارج، والصلاحيات والمسؤوليات.

بعض من البنوك تديرها عائلات فلسطينية لا تفصح عن البيانات المالية، البنوك بحاجة إلى بيانات مالية ومعلومات ضرورية لقرارها الائتماني-ضعف المعلومات-عدم وجود بيانات مالية وان وجدت فهي غير صحيحة وغير مدققة حسب الأصول، عدم استيفاء بعض البنوك لشروط ومتطلبات واحتياجات مراقب سلطة النقد ، التي تضمن استمرار عملها وفق الأصول القانونية.